

S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن



S/24212
30 June 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

UN LIBRARY

30 JUN 1992

UN/ISA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، موجهة
الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لكرواتيا
لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم الرد المرفق الوارد من حكومة جمهورية كرواتيا على
التقرير الاضافي المقدم من الامين العام عملا بقرار مجلس الامن ٧٥٢ (١٩٩٢) .
وأكون ممتنا لو تم توزيع هذه الرسالة وضميمتها بوصفها وثيقة من وثائق
مجلس الامن .

(توقيع) الدكتور زفونومير سيباروفيتش

وزير بحكومة كرواتيا

السفير

الممثل الدائم لجمهورية كرواتيا

لدى الامم المتحدة

010792

010792

010792

١٤٨٤ (٩٢)

92-28525



المرفق

رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، موجهة
إلى رئيس مجلس الامن من رئيس اللجنة الحكومية
لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة

تجدون طي هذا رد حكومة جمهورية كرواتيا على التقرير الاضافي المقدم من الامين العام عملا بقرار مجلس الامن ٧٥٢ (١٩٩٢) .

ونرجو تكميمه بومقه وثيقة من وثائق مجلس الامن للنظر فيه جنبا الى جنب مع تقرير الامين العام ، S/24188 ، المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه .

(توقيع) ميلان راميجاك
رئيس اللجنة الحكومية لقوة الحماية
التابعة للأمم المتحدة

ضميمة

رد الحكومة الكرواتية على المقترحات التي طرحها
الامين العام للأمم المتحدة في تقريره ، S/24188 ،
المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣

- انطلاقا من الاستعداد الذي أبدته جمهورية كرواتيا مرارا وتكرارا للتعاون مع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من سلطات الأمم المتحدة الرئيسية ؛
- وانطلاقا من أن جمهورية كرواتيا ما برحت تبذل قمارى جهدها ، منذ اعتماد خطة الأمم المتحدة للسلم ، من أجل المساهمة في نجاح تنفيذ تلك الخطة في الوقت المناسب ؛
- وانطلاقا من أنه تم التوصل ، في حالة تتسم بالتعقد والصعوبة وبفضل الجهود البارزة التي بذلها مجلس الأمن وسيروس فانس وزملاؤه ، إلى توافق في الآراء في جمهورية كرواتيا بشأن خطة الأمم المتحدة للسلم ؛
- وانطلاقا من قيام الجانب الصربي ، منذ التوقيع على اتفاق سراييفو بشأن وقف إطلاق النار ، بانتهاك ذلك الاتفاق ٠٧٣ ٨ مرة حتى ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، مما أسفر عن مقتل ٥٠٧ مواطنين كرواتيين (منهم ١٨١ مدنيا و ١٦ طفلا) وطرد ١ ٨٩١ شخصا بصورة غاشمة من ديارهم في المناطق المحتلة ، في حين تذرّع الجانب الكرواتي بالصبر متحملا كل هذه الانتهاكات لوقف إطلاق النار وأعمال التدمير والنهب وإبادة الاجناس التي ترتكب ضد السكان غير الصربيين ؛
- وانطلاقا من تمادي قوات الاحتلال في تدمير المدن الكرواتية (زوبانجا وبابينا وغريدا وسلافونسيد برود وسيساك وسيبينك وزادار ودوبروفنيك) - فعلى سبيل المثال لا الحصر أُطلقت أمس فقط ، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، نحو ١٦٠ من قذائف المدفعية على حي وسط مدينة دوبروفنيك القديم ، مما ألحق بها مزيدا من الدمار وأدى الى مقتل ٤ أشخاص وإصابة ١١ شخصا بجروح بالغة منهم ٤ أطفال ، كما تتعرض حاليا مصفاة النفط ومصنع الحديد في سيساك للقصف العنيف ؛

- وبسبب الوقائع السالفة الذكر ، وبالنظر الى تقرير الامين العام المقدم عملاً بقرار مجلس الامن ٧٥٢ (١٩٩٢) ، الوثيقة S/24188 المؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، تود حكومة جمهورية كرواتيا التقدم بالتعليقات التالية :

١ - على الرغم من جميع الانتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار عن طريق الاعمال التي تُرتكب ضد جمهورية كرواتيا ، وجميع الاعمال الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد سكان جمهوريتنا ، فإن حكومة كرواتيا تحرم ، حتى في مثل هذه الحالة ، على التصرف بما يسهم إلى أقصى حد في قيام قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بتولي المسؤولية والسيطرة ، في جميع القطاعات ، على أسرع وأوفى وجه ممكن ، وعلى النحو الذي حددته بدقة خطة السلم .

إلا أن خطة فانس تُلزم جمهورية كرواتيا ، على النحو الذي أشار إليه صراحة الامين العام نفسه في تقريره الأخير المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه بالموافقة على أي تمديد للحدود في أي منطقة بأي قطاع من القطاعات المشمولة بحماية الأمم المتحدة .

ولذلك ، فإن حكومة جمهورية كرواتيا لا يمكنها أن تقبل أي تمديد لحدود المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة أو إجراء تغيير في أي جزء من أجزاء خطة السلم ، مثل التكوين الإثني المقترح لقوات الشرطة في "المناطق الوردية" والإبقاء مؤقتاً على قوات الشرطة المحلية في أجزاء أخرى من كرواتيا خارج المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة . ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه التمديدات لا يمكن أن تبررها ، بأي حال من الأحوال ، الاحداث الراهنة . وهذا هو السبب في أننا لا نرى أي مسوغ "للضغط الشديد" الذي يُزعم أن سلطات بلغراد تمارسه طيلة الوقت .

وترى الحكومة الكرواتية أن مشكلة "المناطق الوردية" مشكلة مختلفة من أجل إدماج أجزاء المناطق المحتلة في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة ، على الرغم من أن خطة السلم لا تتوخى ذلك . ومما يوضح هذا الأمر التقرير الصادر عن الاجتماع المعقود بين نائب رئيس هيئة أركان الجيش الكرواتي ، الجنرال ب. موريلون ، ونائب رئيس هيئة أركان الجيش الكرواتي ، الجنرال ب. ستيبيتش ، في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في كارلوفاك . فخلال الاجتماع ، تم التوصل إلى أنه قد جرى ايضاح جميع المسائل وأنه لا توجد أية أسباب تدعو على الاطلاق إلى زيادة التأخر في تولي قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة للمسؤولية في القطاعين الشمالي والجنوبي .

وقد أعلن الجنرال موريلون أنه لا يرى أية عقبات في هذا المدد وأنه سيخطر
بذلك الجنرال نامبيار الذي يُتوقع منه اتخاذ قرار قريباً بشأن تولي المسؤولية
المذكورة .

٢ - وعلى الرغم من أن جمهورية كرواتيا ليست مُلزمة ، على النحو المشار إليه
ضمناً في الوثيقة S/24188 ، بالموافقة على أي تعديلات في خطة السلم ، فقد درسنا
بدقة المقترحات التي طرحها الأمين العام في إطار الفقرتين ١٦ و ١٧ من تقريره ،
تدفعنا إلى ذلك رغبتنا في أن نبذل أقصى ما في وسعنا لنجاح تنفيذ عملية قوة
الحماية التابعة للأمم المتحدة .

وتبدي حكومة جمهورية كرواتيا التعليقات التالية على المقترحات المذكورة :

(أ) لتسريع عملية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، وتدعيم الثقة في
العملية بأكملها ، وبرغم أننا لسنا ملزمين بخطة السلم ، إلا أننا نقترح أن يتواجد
المراقبون العسكريون عن المجموعة الأوروبية وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة
لفترة من الزمن في "المناطق الوردية" . وعليه ، فإن كرواتيا مستعدة لمناقشة مسألة
إنشاء لجان مشتركة على نحو ما اقترحه الأمين العام في تقريره . وهذه اللجان التي
سوف ترأسها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة قد تتألف من ممثلين عن الحكومة
الكرواتية ومراقبي المجموعة الأوروبية وممثلين عن المجالس المحلية المنتخبة
قانوناً ؛

إن قبولنا لمثل هذه اللجان المشتركة يقوم على أساس اقتناعنا بضرورة بذل
أقصى الجهود في المناطق المختلطة عرقياً لإعادة الثقة والاطمئنان . ولهذا السبب
لا ينبغي أن تقام هذه اللجان المشتركة لا في "المناطق الوردية" فقط ، بل في جميع
المناطق المحلية الواقعة ضمن إطار المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ؛

(ب) وفي ضوء وجود المراقبين العسكريين التابعين للمجموعة الأوروبية
ولقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وإنشاء اللجان المشتركة السالفة الذكر ، نرى
أنه ما من حاجة لمشاركة شرطة مدنية من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في عملية
إعادة السلطة الكرواتية في "المناطق الوردية" ؛

(ج) ونشعر أيضاً أن خط المواجهة الحالي لا ينبغي الإبقاء عليه من خلال بعض
الاجراءات على نحو ما اقترح تقرير الأمين العام ، ولا يمكن معاملته بوصفه نوعاً من

تقسيم كرواتيا خارج المناطق المشمولة بالحماية . إن هذا سوف يتعارض مع روح ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ؛

(د) وقد كررنا استعدادنا بأن نسحب في وقت واحد قواتنا ومعداتنا العسكرية الى مسافة متفق عليها من المناطق المشمولة بحماية الامم المتحدة ، وضمن جداول زمنية متفق عليها ، إلا أن نزع سلاح أى منطقة خارج مناطق الحماية ليس متمورا في إطار خطة السلم وهو ليس مقبولا من ناحية الأمن القومي ؛

(هـ) وتدرك جمهورية كرواتيا أهمية قرارات العفو العام كوسيلة لاستعادة الثقة والتسامح والاستقرار الداخلي ولكن فرض الحكم الذي يقضي بالعفو العام بوصفه شرطا لتنفيذ خطة السلم (الفقرة ١٦ من تقرير الأمين العام) أمر غير مقبول بالمرّة ؛

واتساقا مع المبادئ الأساسية لدولة شرعية ، فإن القرارات المتعلقة بمنح العفو العام يتخذها البرلمان الكرواتي وليس الحكومة الكرواتية . وبهذه المناسبة فلسوف يتم انتخاب أعضاء البرلمان بعد الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٢ ؛

(و) وبعد القبول بالاشراف الدولي لإعادة السلطة الكرواتية الى "المناطق الوردية" ، علينا أن نذكر بحقيقة أن هذه الاستعادة للسلطة مفترض أن تتم جنبا الى جنب مع انسحاب قوات الاحتلال من تلك المناطق . وترفض جمهورية كرواتيا أى ادارة دولية ، حتي ولو كانت مؤقتة في أى منطقة خارج المناطق المشمولة بحماية الامم المتحدة ؛

(ز) وعلينا أن نشير أيضا الى حقيقة أنه انقضت أربعة أشهر منذ وصول قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة دون أن تتولى مسؤوليتها في جميع القطاعات ولا تتم تحديد مواعيد نهائية ؛

من هنا يأتي إصرارنا على ضرورة وضع جدول زمني للعملية بأسرع وقت ممكن إذ أن أي عمليات تأخير أخرى وأى اعطاء لتنازلات اجبارية لن يؤدي إلا لتشجيع الجانب الصربي وينجم عنه دمار مادي ومعاناة بشرية لا تطاق بالنسبة لجمهورية كرواتيا . وهذا سوف يمنع القصف الاستفزازي والعدواني من جانب المعتدي الصربي فضلا عن ضرورة أن يرد عليها الجيش الكرواتي من خلال اتخاذ اجراءات داخل "المناطق الوردية" .

٣ - وما برحت الانباء توافينا من نيويورك في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ بشأن شائعات أطلقتها بلغراد عما يتردد عن اعتزام الجيش الكرواتي هدم سد بيروتشا على نهر ستينا بما يؤدي إلى دمار هائل وكارثة ايكولوجية في كل أنحاء المنطقة المعنية . إن هذه "الانتهاكات" بلغت من الزيد والافتقار والمحة لدرجة أنها لا تكاد تستحق التعليق . ومع ذلك ، تشير التجربة مع الدعاية الصربية إلى أن الهدف الحقيقي لهذه الانتهاكات والتدخلات هو تهديد تنفيذ خطة السلام ، وتعمد تحميل الجانب الكرواتي المسؤولية عن ذلك . إن الحالة الحقيقية في الميدان مختلفة تماما وبوسعنا أن نعطي أفضل تأكيداتنا بأنه لم تتخذ أية اجراءات من جانب الجيش الكرواتي يوم ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وهو أمر تم التحقق منه فيما بعد بواسطةنا بعد الاحتجاج الذي قدمه الجنرال نامبيار . وقد تم تجديد الأمر الصادر من الجنرال قائد أركان الحرب إلى جميع الوحدات الكرواتية بالتقيد الصارم بتعليمات وقف اطلاق النار .

٤ - ويشير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (الفقرة ٢ منه) إلى "المناطق الوردية" بوصفها مناطق في جمهورية كرواتيا "مأهولة بالصرع عموما" وهذا أمر ليس صحيحا . إن البيانات الاحصائية توفر صورة ديموغرافية واضحة للمناطق . وهي مرفقة طيه للنظر فيها من جانب أي طرف يهتم بالأمر .

٥ - وفي ضوء التلميحات الواردة أعلاه ، فإن جمهورية كرواتيا على استعداد لمناقشة الاقتراح الذي طرحه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره S/24188 . ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أن أي فرض لأي من هذه التدابير المقترحة من خلال قرارات للأمين العام أو بيان من رئيس مجلس الأمن ، سوف يعني في حقيقة الأمر تعديلا رسميا لخطة السلم القائمة ، وهو أمر غير مقبول قانونا في إطار عملية لحفظ السلم من قبيل تلك التي تخضع بها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة .

وردا على ما صدر مؤخرا من بيانات عن الأمين العام للأمم المتحدة وعن البريفادير جنرال ج. ك. روب قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، ومسايط الاعلام الدولية التي ظلت تشير مرارا وتكرارا إلى اقليم درنيس في "المنطقة الوردية" بوصفه منطقة ذات أغلبية صربية ، فإن وزير الاعلام الكرواتي يود أن يوضح المسألة بتقديم الخريطة والجدول التاليين . وقد جرى التركيز بشكل خاص على منطقة ميلجفيتشي التي حررها الجيش الكرواتي في الاسبوع الماضي .

اقليم درنيبي

AREA (SQ. KM.)	TOTAL POPULATION	CROATS		SERBS		OTHERS	
		TOTAL:	%	TOTAL:	%	TOTAL:	%

OCCUPIED REGIONS - "PINK ZONE":

AREA	TOTAL POPULATION	CROATS TOTAL:	CROATS %	SERBS TOTAL:	SERBS %	OTHERS TOTAL:	OTHERS %
KAMASE	172	165	95.9%	3	1.7%	4	2.3%
BORODOL	182	30	16.5%	149	81.9%	3	1.6%
LUKAR	214	199	93.0%	10	4.7%	5	2.3%
LJUBOTIC	113	112	99.1%	0	0.0%	1	0.9%
SUKNOVCI	162	153	94.4%	6	3.7%	3	1.9%
PULJANE	159	154	96.9%	0	0.0%	5	3.1%
ČITLUK	272	272	100.0%	0	0.0%	0	0.0%
OKLAJ	485	462	95.3%	4	0.8%	19	3.9%
MARATOVO	204	183	90%	17	8.3%	4	2.0%
BOGETIĆ	190	190	100.0%	0	0.0%	0	0.0%
RAZVODE	507	337	66.5%	160	31.6%	10	2.0%
VELUŠIĆ	275	122	44.4%	147	53.5%	6	2.2%
LIŠNJAK	87	16	18.3%	1	1.1%	0	0.0%
TRBOVINJE	487	482	99.0%	1	0.2%	4	0.8%
BADANJ	418	401	95.9%	12	2.9%	5	1.2%
DRNIS	4653	3447	74.1%	1021	21.9%	185	4.0%
TEPLJUH	433	64	14.8%	360	83.1%	9	2.1%
BIOČIĆ	481	2	0.5%	378	78.6%	21	5.2%
MIOČIĆ	415	10	2.4%	402	96.9%	3	0.7%
ŠTIKOVO	360	38	10.6%	324	90.0%	6	1.7%
SIVRIK	992	881	88.8%	97	9.8%	14	1.4%
PARČIĆ	258	251	97.3%	0	0.0%	7	2.7%
KADINA GLAVICA	510	362	71.0%	138	27.1%	10	2.0%
KAMJANE	233	20	8.6%	213	91.4%	0	0.0%
OTAVICE	283	271	95.8%	2	0.7%	10	3.5%
BALJI	470	13	2.8%	452	96.4%	4	0.9%
MIRLOVIĆ POLJE	477	281	58.9%	188	39.4%	8	1.7%
ORADAC	412	396	96.1%	8	1.9%	8	1.9%
RUŽIĆ	463	338	73.0%	98	21.2%	7	1.5%
KRČKE	717	261	36.4%	445	62.1%	11	1.5%
ŽITNIK	510	242	47.5%	257	50.4%	11	2.2%
TOTAL	15448	10167	65.9%	4894	31.7%	387	2.5%

MILJEVI REGION:

AREA	TOTAL POPULATION	CROATS TOTAL:	CROATS %	SERBS TOTAL:	SERBS %	OTHERS TOTAL:	OTHERS %
KIJIĆ	380	380	100.0%	0	0.0%	0	0.0%
DRNOVCI	471	465	98.7%	3	0.6%	3	0.6%
BRISTANE	420	411	97.9%	2	0.5%	7	1.7%
BOGATIĆ	184	91	49.5%	13	7.1%	0	0.0%
KARALIĆ	165	161	97.6%	1	0.6%	3	1.8%
ŠIROVCI	338	338	100.0%	0	0.0%	0	0.0%
KAOČINE	392	387	98.7%	0	0.0%	5	1.3%
TOTAL	2198	2153	98.0%	19	0.9%	18	0.8%

المصدر: تعداد ١٩٩١ - مكتب الاحصاءات الكرواتية (زغرب).

اقليم درنيي

